...يل للفوضى والتشظي !!

وزير الصناعة والتجارة:

البوابة الآمنة لإنقاذ اليمن من الانهيار

لقاء/عبدالله الخولاني

دافع وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب عن نظام الأقاليم باعتباره البوابة الآمنة لإنقاذ اليمن من الانهيار.
وأكد بن طالب في لقاء لـ(الثورة) : إن نظام الأقاليم سيحقق الإدارة عن قرب ويقلص حجم الفساد المركزي ويضمن كفاءة أكبر في إدارة الموارد كما أن التطلعات والرؤى ستكون أجدى وأقرب للمواطن بدلا من التطلعات الهلامية التي كانت موجودة في ظل الدولة المركزية.
مشيرا إلى أن الهياكل البنيوية موجودة والذي سيتغير فقط هو مكان اتخاذ القرار هل سيكون في الإقليم أو في الولاية مزيدا من التفاصيل.

*** بداية دكتور وباختصار هل الاقتصاد اليمني في ظل الوضعية الحالية قادر على التكيف مع نظام الأقاليم أم هناك متطلبات قبل هذا الانتقال؟**
- اليمن منذ أكثر من عشر سنوات وهي تعاني من أزمة اقتصادية شديدة لأسباب تاريخية والسببان الرئيسان في رأيي بأن اليمن اعتمدت بدرجة شديدة وبشكل أعمى على أن تكون دولة رعية تعتمد على تصدير النفط والغاز والنفط بدرجة أساسية ولم تنم قطاعات اقتصادية مهمة مثل الصناعة والخدمات لكي ترتقي بالاقتصاد الوطني وتحقق النمو المطلوب والسبب الثاني لهذا الضعف هو الإدارة، ونحن نعرف بأن ما وصلت إليه البلاد حتى قيام ثورة الشباب هو كان من 2006م على الأقل كان يلوح في الأفق بأن اليمن تتجه إلى أن تصبح دولة فاشلة والفشل الأساسي طبعا في ضعف الدولة في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وهذا الضعف سببه سوء الإدارة وأيضا ضعف الاقتصاد ونحن نحمد الله بأن الشعب طلب التغيير وتحقق له ذلك والآن هو يصيغ نفسه للمستقبل عن طريق الحوار ومخرجاته والذي وصل فيه أن تصبح اليمن دولة اتحادية من ستة أقاليم لكن يظل الوضع الاقتصادي هو العنصر الهام المركزي الذي سيحدد إذا كان لدى اليمن قدرة على الاستمرار والنمو والتطور وهذا السباق بين إعادة هيكلة البلاد وإعادة هيكلة الاقتصاد، فنحن لا نستطيع هيكلة الاقتصاد بدون أن نتأكد أولا من صحة هيكلة البلاد لأنه في الوضعية الحالية لا يمكن أن نصلح اقتصادنا فليس هناك قدرة حالية الآن فهناك ضعف في الإيرادات ولابد أن يكون لدينا الأدوات لإعادة صياغة اقتصادنا وهذا لن يتحقق إلا بعد إعادة هيكلة الدولة واعتمادنا الأساسي هو على المانحين والكل يعلم أن المانحين منذ ما يقارب من عشر سنوات من مؤتمر لندن في 2006م لم يستطع لا المانحون ولا الدولة أن يحقق الإيفاء بالتعهدات لأسباب مختلفة والكل يلوم الآخر.

سيحقق الادارة عن قرب ويقلص حجم الفساد المركزي

طريق آخر

*** هل نفهم من كلامك أن إعادة هيكلة الاقتصاد وفق نظام الأقاليم سيساهم في تحسين الوضع الاقتصادي لليمن بشكل عام؟**
- أنا متأكد من ذلك بل إنني متأكد أن العكس صحيح فاستمرارنا في الوضعية الحالية سيؤدي إلى الانهيار التام ولذلك نحن جربنا ما نحن فيه ولم يبق إلا أن نجرب الطريق الآخر وهي أن نعطي إدارة الاقتصاد للأقاليم ونترك لها الفرصة في أن ترسم مستقبلها , وأعتقد أنه في الشهور والسنتين الأولى نحتاج إلى تدعيم البنية الجديدة ومتأكد في نفس الوقت بأن الآفاق ستكون أوسع وأيضا وعي المجتمع الاقتصادي سيكون أفضل بأنه سيكتشف الاقتصاديين في البلاد والمستثمرين وحتى المواطنين أن إدارة اقتصادهم ستكون قريبة منهم وأيضا ستنشأ منافسة في جلب الاستثمارات واليمن الآن لا تستطيع أن تنافس أحداً في جلب الاستثمارات لأن أدوات جلب الاستثمار ضعيفة بما في البنية الأساسية لكن عندما تتنافس عدن مع تعز والحديدة مع حضرموت

المطلوب مليارا دولار خلال سنتين وهي متاحة

سيكون هناك فرصة لأن تنتج على الأقل في رأيي أربعة أقاليم خلال السنوات القليلة القادمة وهي مهيئة اقتصاديا .

أربعة أقاليم

*** ما هي هذه الأربعة الأقاليم؟**
- إقليم حضرموت وإقليم عدن وإقليم تهامة واقليم الجند والاقليمان الآخران آزال وسبأ المطلوب منهم أن يوصلوا إلى درجة الإدارة الحديثة وأن يقتنعوا بأنها الطريق الوحيد في تنمية الاقتصاد.

الإدارة

*** ما هي المعطيات التي استند عليها لإنجاح نظام الأقاليم اقتصاديا؟**
- أولا الإدارة عن قرب، ثانيا تقليص حجم الفساد المركزي وكفاءة أكبر في إدارة الموارد ورؤى وتطلعات إقليمية ستكون أجدى وأقرب للمواطن بدلا من التطلعات الهلامية التي كانت موجودة في ظل الدولة المركزية التي لا يجد كثير من أبناء البلاد في تلك الرؤى، فكيف كان أبناء تهامة للرؤية الاقتصادية وكيف كان ينظر أبناء مأرب للكهرباء وهم بدونها والمحطة الرئيسية عندهم وكيف كان ينظر أبناء حضرموت لطريقة استغلال النفط والغاز والمركزية الشديدة والنقطة الثانية المهمة هي قيام التنافس الاقتصادي الذي دائما يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري فهذا التحسن الإداري سيتحول إلى أداء اقتصادي جاذب للاستثمار وهناك أموال ضخمة قد غادرت اليمن وإلا ستاهل نفسها لأن تعود، طبعا بعد ثبوت التجربة.

لا نبالغ

*** أنت ذكرت أن الانتقال إلى نظام الأقاليم يحتاج إلى تهيئة .. هل وضع البلد المالي قادر على توفير تمويلات هذا الانتقال وأنت خير العارفين بوضع الموازنة العامة للدولة؟**
- نعم ثم نعم ولا نبالغ في هذا التعقيد والتعجيز، ليس هناك عجز بتاتا في هذه القضية تقريبا الهياكل البنيوية موجودة ما علينا إلا إعادة التسميات فقط والذي سيتغير فقط هو مكان اتخاذ القرار هل سيكون في الأقليم أو في الولاية ثم رسم إستراتيجية لكل إقليم والخطط الإقاليم التي يجب أن تكون مدروسة بحيث يتم الاستثمار في كل ماله مردود اقتصادي مباشر وليس مردوداً عسكرياً أو أمنياً .

القطاع الخاص متأهب

*** لماذا ينظر القطاع الخاص لهذه القضية بنوع من الحذر خاصة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم؟**
- لا أعتقد ذلك كما أنني لست متفقا مع هذا الحكم وأنا أرى أن هناك تأهب لأن يصيغ نفسه للحالة الجديدة التي لا يعلم معالمها بعد والقضية إدارية ستأخذ وقتها مثلا كيف تدار الضرائب والجمارك والتسجيل والوكالات أمور كثيرة ستحدد وكلها تفاصيل ستحدد في التشريعات وفي المخرج الأساسي وهو الدستور الذي سيحدد معالم تلك الرؤية والقطاع الخاص ليس غريبا على اليمن وإنما القطاع الخاص سيبحث عن الأرض التي سينجح فيها هل هي تهامة أم إقليم الجند أوفي عدن عند الميناء وفي العاصمة، والذي أعلمه أن القطاع الخاص من المغتربين أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة متأهبون ومنتظرون لتحديد المعالم لشكل الدولة الجديد، والذي سيربح هو من سيأتي أولا.

صراع سياسي

*** قضية الأمن هي المعضلة الرئيسة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني كيف سيمكن التغلب عليها ؟**
- غياب الأمن الحالي سببه صراع سياسي واضح الهدف منه هو إجهاض مخرجات الحوار وسلب الدولة من جديد وسلب المجتمع اليمني من أن يحدد مستقبله بنفسه .

انخفاض الفقر

*** ماذا عن الاستفادة المباشرة للمواطن في ظل الأقاليم؟**
- عند أي نمو اقتصادي متوازن تهبط معدلات البطالة والفقر لكن مع وجود نمو سلبي أو الانكماش الاقتصادي تزيد معدلات البطالة والفقر والذي نحن بصدده الآن أننا معتمدون على قطاع واحد والجميع منتظرون أن تمنحهم الدولة الوظيفة والخدمات دون أن يكون هناك قطاع واسع مهنته الإنتاج ومع نظام الأقاليم ستتضاعف الفرص وإذا كان هناك ثلاثة مصانع خاصة للأسمنت فأنا متأكد إذا حلت مشكلة الطاقة سيكون هناك عشرون مصنعا.

مبالغ متاحة

*** كم تقدر الاحتياجات المالية المطلوبة للانتقال لنظام الأقاليم؟**
- هذه لانبالغ فيها، والمانحون مستعدون لتمويل ذلك ومع ذلك أقول على مدى سنتين لن تزيد المبالغ المطلوبة من 1-2مليار دولار ولن تزيد عن ذلك وهذه مبالغ متاحة وليست صعبة.

الخبير الاقتصادي منصور البشيري :

فرصة لتكبير الكعكة الاقتصادية

لا تزال عملية الانتقال المفترضة لنظام إدارة الدولة إلى الشكل الاتحادي يثير قلق شرائح واسعة في المجتمع اليمني التي ترى عدم وجود بيئة مناسبة لاحتضان مثل هذا التحول خصوصا في الجانب الاقتصادي وتوزيع الثروة.
هذا التخوف ليس له أي مبرر في نظر الخبير الاقتصادي المعروف منصور البشيري ، لأن الاستئثار بالسلطة والثروة وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية أوصل البلد في ظل هشاشة الدولة المركزية إلى هذا الوضع من النزاعات والصراعات.
وبحسب البشيري في لقاء خاص وحصري لـ"الثورة" فإن نظام الأقاليم فرصة لتكبير الكعكة الاقتصادية.
وبخصوص الاختلال القائم في الموارد واستحواذ أقاليم محددة على الثروة النفطية والغازية ، يرى البشيري أن هذه ثروة مهددة بالنضوب وبحاجة لاستكشافات متواصلة ، ولهذا تشير التوقعات إلى أن مساهمة أقاليم الثروة النفطية في الناتج المحلي ستنخفض إلى 10% وتوقعات بارتفاع أخرى مثل آزال إلى 32%.
وتحدث البشيري حول العديد من المواضيع المتعلقة بهذه القضية الهامة برؤية ثاقبة وتحليل عميق ..يمكن متابعته في الحوار التالي :

حاوره / محمد راجح

هناك تخوف من التوجه لنظام الأقاليم في ظل حاجة البلد لدولة قوية وموارد وأمن واستقرار، برأيك هل هناك مبرر لمثل هذا التخوف؟
التوجه لنظام الأقاليم جاء نتيجة مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، عندما نتحدث عن فشل أو نجاح هذا النظام يبقى كلاماً أولياً وسطحياً لا يستند إلى معايير علمية أو بحثية أو اقتصادية.
أولا اليمن في وضعها الحالي ،الدولة البسيطة تعاني من تحديات ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة ، هذه المشاكل السياسية وعلى رأسها توزيع السلطة أو استئثار منطقة أو مجموعة محددة أو حزب سياسي ولفترات طويلة أثر على استقرار البلد، كون العالم أصبح الآن يتعامل بتوزيع السلطة وعوائد الثروة ولا يمكن ان تلاقي دولة ناجحة ومستقرة ومتقدمة على مختلف النواحي إلا في ظل هذا المفهوم المتعلق بتقاسم السلطة بين مكونات الشعب المختلفة عبر الآليات الديمقراطية والحكم الرشيد وتقاسم عوائد الثروة بصورة عادلة بين مختلف الشرائح الاجتماعية المختلفة، ولهذا فإن الكلام على نظام الأقاليم بصفته شر مطلق أو خير مطلق باعتقادي حديث سطحي غير مبرر .
الدولة اليمنية في صورتها المركبة بحاجة إلى شروط أساسية أهمها تحقيق الاستقرار السياسي والأمني ولا يمكن تحقيق استقرار سياسي إلا في ظل وجود نظام عادل لتقاسم السلطة بين كافة أبناء ومكونات الشعب اليمني ، وأعتقد أن نظام الأقاليم يوفر إلى حد ما فرصة أكبر لتقاسم السلطة بين مكوناتٍ الشعب اليمني المختلفة ، سواء تقاسماً سياسياً على مستوى الأحزاب من خلال الانتخابات والديمقراطية أو تقاسم على مستوى الأقاليم ، الحاجة الثانية هناك تخوف من أن موارد البلد الاقتصادية غير كافية ، ولا تفي بمتطلبات الانتقال لنظام الحكم الاتحادي ، وهذا التصور ينطلق من مفهوم الكعكة الحالية التي يتم الصراع عليها حاليا بين القوى المؤثرة سياسيا وقبليا واقتصاديا لأن هناك أيضا فئات تحكمها مصالح اقتصادية ربطت مستقبل اليمن بمستقبلها وبمدى حصولها على عوائد الكعكة الاقتصادية للبلد ، ولهذا فإن النظر إلى هذه الكعكة فقط هو الذي خلق مثل هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل البلد ، يجب أن ننظر إلى أن البلد تحتوي إلى موارد يمكن استغلالها ، بمعنى هناك فرصة لتكبير الكعكة الاقتصادية وبالتالي هناك إمكانية لحصول جزء أكبر من أبناء الشعب اليمني بمكوناته المختلفة حتى على مستوى الأفراد في الحصول على جزء من عوائد الثروة أو بما يسمى بالكعكة الاقتصادية .

تنافس

هذا كلام هام ومشكلتنا الرئيسية تتمثل في احتكار الثروة والسلطة ، لكن كيف يمكن تحقيق هذه العدالة في توزيع الكعكة الاقتصادية؟
طبعا يمكن أن تأتي من خلال إذكاء روح التنافي والمنافسة بين الأقاليم الاقتصادية المقترحة ، هذا التنافس سيقود إلى إيجاد فرص عمل ، وإيجاد مقومات اقتصادية والبحث عن موارد اقتصادية جديدة ، وأي إقليم بلاشك سيجر تطوره للأقاليم الأخرى، هناك أيضا ما يسمى بتوزيع عوائد الثروة على المستوى الاتحادي أو على مستوى الأقاليم وإمكانية تحويل جزء من هذه العوائد من إقليم إلى بقية الأقاليم عبر الدولة الاتحادية ، وحدوث طفرة أو نوع من الفائض المالي لدى إقليم من هذه الأقاليم سيقود بالضرورة إلى إنشاء بنية تحتية وبنية اقتصادية كبيرة ، هذه البنية التحتية ستتطلب موارد اقتصادية مجاورة لها من أقاليم أخرى ، أي ستتطلب عمالة لا تكون متوفرة في هذا الإقليم وبالذات العمالة المتخصصة وإنما تأتي من أقاليم

ستنخفض مساهمة أقاليم الثروة النفطية في الناتج المحلي إلى 10% وتوقعات بارتفاع أخرى مثل أزال إلى 32%

الاستئثار بالسلطة والثروة أثر على استقرار البلد وغياب العدالة الاجتماعية أوصلنا إلى هذه الصراعات

أخرى، تتطلب أيضاً مواد خامة وإنشاءات وغيرها من مجموع هذه الأقاليم ، وبالتالي فإن هذه النهضة أو التطور أو التحسن الملموس في أي إقليم سينعكس وبلاشك على الأقاليم الأخرى ، هناك تخوف من قبل البعض حول تركز الموارد النفطية في إقليم معين أو إقليمين على حساب بقية الأقاليم وبالتالي هذا افتراض غير صحيح على الأقل في المدى المتوسط أو الطويل ، والسبب أن هناك موارد اقتصادية كبيرة في كل إقليم بلا استثناء سواء موارد زراعية أو سمكية أو موارد تعدينية غير النفط والغاز، هناك إمكانية لإنشاء صناعات تحويلية في كافة الأقاليم تعتمد على مدخلات إنتاج محلية منتجة من نفس الإقليم أو من أقاليم أخرى، وبالتالي إمكانيات التطور موجودة ومتاحة لكل الأقاليم ،الأمر الآخر في هذا الموضوع إذا ما أخذنا بالاعتبار أن هذه الموارد النفطية والغازية المحدودة أصلا في اليمن لا يتم استكشاف موارد جديدة في هذه الأقاليم أي موارد نفطية وغازية جديدة خلال الفترة المقبلة ،لأن هذه الموارد قابلة للنضوب.

موارد

ماذا عن الفجوة القائمة بين الأقاليم ، لأن هناك أقاليم تستأثر بالثروة النفطية والغازية وأخرى لا تمتلك أي موارد؟
لو نظرنا للخطة الخاصة بالرؤية الاقتصادية لليمن 2030م سنجد أن هناك أقاليم المتوفرة فيها الثروة النفطية والغازية ستنخفض مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي مثل حضرموت من 24% في 2014م على مستوى اليمن بما يعادل ربع الناتج المحلي لليمن إلى اقل من 10% في عام 2030م ، يعني سيصل إلى العشر من الربع الناتج الإجمالي لليمن ، إذا لم تكن هناك اكتشافات نفطية وغازية تعوض النقص الموجود ،كذلك الحال في إقليم سبأ ، والذي ينتج حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكن سينخفض خلال نفس الفترة إلى 5% فقط من الناتج المحلي ، سيتراجع إلى النصف ، على العكس إقليم آزال الذي يتخوف البعض من كونه إقليماً فقيراً هو الآن ينتج حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي لليمن بالأسعار الجارية ، في عام 2030م من المتوقع أن يصل ناتج هذا الإقليم إلى 32% من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أنه قابل للزيادة لأن لديه موارد اقتصادية مستدامة على العكس الموارد الاقتصادية القابلة للنضوب في إقليم حضرموت أو سبأ، وأعتقد أن هذه التخوفات ليست في محلها وكذلك الحال في بقية الأقاليم حيث يتوقع أن ترتفع مساهمة إقليم الجند وكذا إقليم تهامة وبقية الأقاليم ،هناك مبرر آخر يتعلق بمدى كفاية الموارد المالية لإدارة الحكم في الأقاليم .

انتقال

عملية الانتقال ستكون شاقة وبحاجة لاستثمارات ،كيف تنظر لهذا الأمر؟
ستحتاج بالطبع إلى استثمارات وهذا يتطلب أمناً واستقراراً، وعندما تنتقل المسؤولية من المركز إلى الأقاليم أو من مسؤولية الدولة الاتحادية إلى الأقاليم أعتقد أن كل إقليم سيحاول ضبط نفوذه الأمني بصورة أكبر مما هو موجود حاليا ،لأنه لابد من حصوله على موارد اقتصادية وخصوصا الموارد السيادية مثل الضرائب وغيرها ، وهذه لا يمكن تحصيلها إلا بسلطة أمنية قوية وقادرة على تنفيذ إرادة القانون ، ومتى ما فرض أي إقليم سلطة ووفر الأمن والاستقرار هذا يعني توفير فرص واعدة لاستقطاب الاستثمارات سواء من الأقاليم المجاورة أو من الدول الخارجية عبر استثمارات أجنبية متدفقة نحو الداخل في اتجاه هذه الأقاليم المستقرة ، اليمن لديها فرص استثمارية كثيرة ومتعددة ومجزية ، لكن ما ينقصها هو الأمن والاستقرار السياسي والأمني وفي حال توفرهما فإن التدفقات الاستثمارية نحو الداخل ستكون مبشرة ومناسبة لحجم التطور في اليمن.

عوائق

*** برأيك كيف سيكون نمط التعامل التجاري والاقتصادي لأن البعض يتخوف من إجراءات معقدة تحد من نمو الأعمال والأنشطة التجارية والصناعية؟**
- لا أعتقد أن هذا صحيح ،فمخرجات مؤتمر الحوار نصت صراحة ووثيقة الأقاليم أيضا على حرية انتقال الموارد الاقتصادية بين الأقاليم بما فيها العمالة ، وتدفقات السلع والمواد الخام والخدمات بين الأقاليم ، هذا منصوص عليه في هذه الوثائق ، أيضا لا يوجد دولة اتحادية تتبع نظام الأقاليم في العالم كله تفرض رسوم أو حواجز إدارية أو مؤسسية على تنقل عناصر الإنتاج المختلفة ، سواء رأس المال البشري المعروف بالعمالة أو العناصر المادية المتمثلة في رؤوس الأموال والمواد الخام والخدمات المرتبطة بالبيئة التجارية والاقتصادية ، وهذه تخوفات لا معنى لها وغير موجودة .

الوضع الراهن

كل هذا الكلام ممتاز وهام وينشده الجميع ، لكن هناك فرق بين الكلام النظري على الورق ووثائق الحوار وغيره والواقع ، لأن الواقع صعب ومختلف ، كيف تفسرون ذلك؟
هذا الوضع الحالي هو وضع مؤقت واستثنائي وليس دائماً، لا يمكن أن تستمر اليمن في وضعها الراهن إلى ما لإنهاية ، هناك تحسن إيجابي وإن كان بطيئاً في السنتين الأخيرتين ، لكن أتوقع انه بعد الانتقال إلى نظام حكم إقليمي كامل الصلاحيات من أبناء الإقليم أنفسهم ،الأهم أن تكون هناك معايير منصفة للجميع بحيث لا تثير نزاعات أو صراعات جديدة ، المشكلة في النزاعات والصراعات التي جاءت نتيجة غياب العدالة ومقومات الحكم الرشيد في إدارة الدولة على المستويين السياسي والاقتصادي ، غياب العدالة الاجتماعية أوصل البلد إلى هذه الصراعات ، ولهذا فإن تبني نظام جديد لإدارة الدولة هام جدا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتي لم تتحقق في ظل إدارة دولة ضعيفة .

وجذب الاستثمارات

الأمن والاستقرار في مناطق النزاع..فإذا غاب الأمن غاب الاقتصاد وإذا كانت البيئة تمتاز بالأمن والاستقرار ستكون بيئة جاذبة للاستثمارات والعكس صحيح.

مرحلة انتقالية

فيما يقول ناصر الصلوي – ناشط حقوقي: يجب أن تكون هناك مرحلة تهيئة خلال الفترة القادمة يتم خلالها وضع الدستور والقوانين واللوائح لكل إقليم.. خصوصاً وأن كل إقليم يمتاز بمصادر دخل قومية مختلفة عن الأخرى فهناك المناطق الزراعية وهناك المناطق النفطية.. وحتى تنجح تجربة الأقاليم من الناحية الاقتصادية يجب أن يؤخذ في الاعتبار عوامل نجاح ومميزات كل إقليم على حدة.. فإذا ما تم تحديد القوانين واللوائح الخاصة بمصادر الدخل والنظام الاقتصادي لكل إقليم سيكون هناك توافق بين الأقاليم المختلفة وسيكون هناك حراك اقتصادي واستثماري قوي، وستتراجع نسبة البطالة وترتفع نسبة العمالة مع وجود الاستثمارات والمصانع.
وأضاف الصلوي: على الحكومة في الوقت التي تضع فيه الدستور والقوانين واللوائح، العمل على محاربة الفساد وتحسين البنية التحتية وإعادة الأمن والاستقرار فجميعها عوامل ضرورية لنجاح أي عملية اقتصادية أو استثمارية في أي بلد.. فإذا ما تم إعادة الأمن والاستقرار ومكافحة الفساد في أجهزة الدولة المختلفة ستكون هناك بيئة مناسبة للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار وإقامة المصانع وغيرها.

فجوة موجودة

أما خالد المضواحي –طالب جامعي- فيقول: هناك فجوة موجودة بين الأقاليم التي تم تحديدها وهي تحديد مهام كل إقليم ومميزاته واحتياجاته من البنية التحتية وغيرها.. كما أن هناك مصادر دخل قومية يتم الاعتداء عليها كأنابيب النفط وكذلك يتم الاعتداء على أبراج وخطوط نقل الكهرباء مما أدى إلى تراجع في إنتاج النفط والمصانع وتعثر الكثير من المشاريع التنموية..وعلى الحكومة أن تعمل على إيجاد البدائل أو وضع استراتيجية أمنية لإعادة الأمن ووقف عمليات الاعتداءات المختلفة على أبراج الكهرباء وأنابيب النفط.
وأضاف المضواحي: إن الانتقال إلى نظام الأقاليم سيكون صعباً في ظل اعتماد الحكومة على الدول المانحة أو وعود المانحين بمساعدة اليمن للانتقال إلى نظام الأقاليم.. إن ضعف الموارد المتاحة وعدم تنميتها سيؤدي إلى عجز في الموازنة العامة للدولة كما هو الحاصل الآن.. على الحكومة أن تعمل خلال الفترة القادمة على إعادة النظر في مصادر الدخل القومي للبلاد كالنفط والغاز والضرائب والجمارك.. ولا ننسى أن هناك فساداً كبيراً في الضرائب والجمارك ينتج عنه خسائر كبيرة تتكبدها البلاد جراء هذا الفساد.

نظام مناسب

أما توفيق عبدالله –طالب في كلية التجارة- فيقول: أعتقد أن نظام الأقاليم نظام مناسب للطبيعة الجغرافية التي تمتاز بها اليمن، سيكون هناك توزيع عادل للموارد الموجودة في كل إقليم بشكل عادل وستعطى مراكز الأقاليم صلاحيات كبيرة وكاملة مما يحد من الفساد والمركزية ويعزز من الشفافية..كما أن الموارد السيادية ستكون من نصيب الأقاليم التي توجد فيها نسبة كبيرة، بينما تذهب باقي النسبة للمركز لتوزعها على الأقاليم التي لا يوجد فيها موارد كثيرة.
وقال توفيق: إن الدولة تتكبد خسائر كبيرة بالمليارات نتيجة وجود النظام المركزي وتفشي الفساد في الجهات والهيئات الحكومية المختلفة.. ولا يمكن التخلص من المركزية وتفشي الفساد إلا بوجود نظام الأقاليم الذي سيحد من المركزية والفساد، وسيكون هناك تنافس بين الأقاليم المختلفة حتى تكون الأقوى بين الأقاليم الأخرى، وإذا ما وصلت الأقاليم إلى مرحلة المنافسة الاقتصادية والاستثمارية سيكون هناك تبادل تجاري وتسويقي يستفيد منها عامة الشعب.